وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرة في مقياس السياسة الخارجية المقارنة

التخصص السنة أولى ماستر علاقات دولية

أستاذ المقياس د . فؤاد جدو

محاضرة بعنوان : مقارنة السياسة الخارجية الفرنسية و الامريكية اتجاه الساحل الافريقي

1- السياسة الخارجية الفرنسية

البعد الحيوي لمنطقة الساحل الافريقي بالنسبة لفرنسا:

منطقة الساحل الإفريقي تمثل 30% من مساحة إفريقيا فكل دول الساحل الإفريقي هي دول مستعمرة لفرنسا باستثناء السودان بل لا تزال فيها قواعد عسكرية كتشاد ومالي وسنغال وبتالي هذه المناطق تعتبر تابعة لفرنسا ضمن دوائر السياسة الخارجية الفرنسية ولهذا كانت تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا على أنها شريك لا تابع للدول الأوروبية كما صرح الرئيس كلينتون سابقا.[1]

كما تعتبر فرنسا منطقة الساحل الافريقي و ليبيا منطقة رمادية[2] zone grise و التي اعلنها وزير الدفاع الفرنسي جون ايفاس دريان في العاصمة التشادية نجامينا في 1 جانفي 2014 اين اعتبرت هذه المناطق مناطق ليس للدول تأثير عليها و لا سلطة إلى جانب الفشل و الهشاشة الموجودة بها و لهذا اعتبرتها فرنسا مناطق يجب ان تعود فيها الدولة و القانون و الا ستصبح مناطق تهديد للعالم.[3]

اما الأهمية الاقتصادية لدول منطقة الساحل الإفريقي تمثل سوقا حقيقيا لفرنسا عل اعتبار أن هذه الدول ضعيفة اقتصاديا ولا تملك القدرة على تغطية الحاجيات الداخلية لأسواقها مما يجعلها

---

[1] كريم مصلوح ،مرجع سابق ،ص54

[2] تعريف المنطقة الرمادية و هي المناطق التي لا سلطة لدولة فيها اين تكثر فيها الجريمة المنظمة و الإرهاب و تصبح هذا التهديدات هي السلطة الفعلية في هذه المناطق (انظر إلى محمد الصالح بن تبولة ، مرجع سابق ، ص 19)

[3] Mohamed saleh benteboula ; op cit ; p19

سوقا أساسيا للاقتصاد الفرنسي حيث تبلغ صادرات فرنسا سنويا 13.5 مليار دولار سنويا بالإضافة للاستمارات الكبيرة في السنغال مجال الاتصالات والنقل والطاقة في النيجر ومالي وهذه السياسة ما هي إلا تطبيق لمشروع وزارة الخارجية الفرنسية سنة 1997 والمعروف باسم "مشروع إفريقيا" .[4]

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة غنية بالمواد الأولية التي تحتاجها فرنسا تحديدا أو الدول المصنعة عموما كالبترول واليورانيوم المتواجد بكثافة في النيجر أين يتم استغلاله من طرف الشركات الفرنسية فالطاقة الفرنسية تعتمد على اليورانيوم الذي ينتج ربع إنتاج الطاقة الكهربائية .[5]

كما للمنطقة أهمية أمنية خاصة في ظل تزايد التهديد الذي تمكنه الجماعات الإسلامية خاصة أن نسب المسلمين في منطقة الساحل الإفريقي كبيرة فسينغال 90% مسلمين وتشاد 58% وبتالي ترى بأن على المنطقة وعلى حساب المصالح الفرنسية في المنطقة خاصة المناطق المتميزة بتواجد موارد الطاقة كاليورانيوم والبترول.

كما لعبت فرنسا دورا كبيرا في فرنسة الجيوش القائمة في المستعمرات الفرنسية حيث ميزتهم حيث ميزت الجنود المنتمين اليها بميزات تختلف عن المدنيين كحق الانتخاب و الاعفاء من الضرائب و سكن مما يعطيهم ظروف اجتماعية احسن تشجعهم على الانخراط في الجيوش الفرنسية بهذه المستعمرات .[6]

كما تفتقر الدول الافريقية لسياسة الضبط و الرقابة الحقيقية على المؤسسات العسكرية بالإضافة إلى غياب التنشئة السياسية للمواطنين بل تعتمد على التوازن القبلي و الثقافي و الديني في مسالة هيكلة المؤسسات العسكرية و السياسية في الدول الافريقية إلى جانب الحزب الواحد[7] ، و هذا ما جعل فرنسا تقوم بإبرام اتفاقيات تعاون مع الدول الافريقية خاصة في المجال العسكري وهذا ما جعل فرنسا تقوم بإبرام اتفاقيات تعاون عسكرية بينها وبين دول الإفريقية تضم 21 دولة تقيم اكثرها بمنطقة الساحل الإفريقي .

---

[4] جمال محمد السيد ضلع ، مرجع سابق،ص120

[5] مرجع نفسه،ص124

[6] محمد عبود الفرج ، دور العسكريين في افريقيا ، دكتوراه علوم سياسية (معهد البحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، 1988) ، ص 17

[7] مرجع نفسه ، ص 30

التدخل الفرنسي في مالي سنة 2013 دليل على أهمية هذه المنطقة أمنيا وحيويا لفرنسا وكذا الأهمية الاستراتيجية عموما بالإضافة الأهمية السياسة فهذه المنطقة تضم أكبر جالية افريقية في فرنسا مما يمثل رقما سياسيا في الحملات الانتخابية لحسم المناصب السيادية في فرنسا مما يجعل تأثير السياسي كبير داخل فرنسا وخارجها خاصة من خلال استخدام المنظمة الفرنكوفونية هذا من جهة ومن جهة أخري فالسياسة الفرنسية اتجاه المنطقة تؤثر على توجهات المواطن الفرنسي فمثل التدخل الفرنسي في مالي 2013 كان مؤشرا ايجابيا لسياسة هولاند وهذا مازاد بين شعبيته.

الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي

يعتبر التدخل الفرنسي في مالي هو نتاج ثابت إقليمي لم يتغير منذ الفترة الاستعمارية ويقوم هذا الثابت على عناصر جيو استراتيجية تعكس بدورها البنية النفسية لقوة فرنسا المتوسطة دوليا.

ما يمكن ملاحظته حول التدخل الفرنسي في مالي ان الكتابات الغربية حول هذا الموضوع جاءت في اطار ان ما يحدث هو نزاع اما الدراسات و الكتابات العربية و اعتبرته حربا و بالتالي فانه من الناحية القانونية الحرب تختلف عن النزاع و هذا ما يؤكده الأستاذ الفرنسي برتراند دي بادي " حرب فرنسا بمالي تذكي نزاعات قديمة " .[8]

لتفسير التدخل العسكري في افريقيا توجد مدرستين وهما : [9]

- مدرسة جانو وتيز : يضع مجموعة من العوامل يسميها بالتمايزات الداخلية .
- صامويل هنتغتون : يميل في تفسير التدخل إلى تأكيد ضعف الهياكل الاجتماعية و هشاشة المؤسسات السياسية و المستويات الثقافية و انخفاض الشرعية و التدهور الاقتصادي .

كما تتأثر المؤسسات العسكرية في افريقيا بالأيديولوجيات التي يتلقونها في فترة التدريبات في الدول الغربية كفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية فنجد انه كل سنة يتم تكوين حوالي 1500 جندي

---

[8] غضبان مبروك ، التدخل العسكري في مالي و مدى شرعيته ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 11 ، جوان 2014 ، ص 62

[9] محمد عبود الفرج ، مرجع سابق ، ص 42

افريقي في الكليات العسكرية و الفرنسية حيث يجعل هؤلاء يتلقون أساليب و طرق تخدم مصالح الدول الغربية .[10]

كما ان القرار الاممي 2085 بني على وقائع و حيثيات و معطيات تلقاها المجلس من الحكومة الانقلابية بمالي و المنظمة الاقتصادية لغرب افريقيا الايكواس و الاستناد على الفصل السابع المتعلق باستعمال التدابير المختلفة بما في ذلك استعمال القوة طبقا للمادة 51 و بتالي فان هذا القرار يجب ان يحلل وفق الكثير من الدارسين من زاوية قانونية و ليس سياسية .[11]

كما قامت استراتيجية التدخل الدولي على عناصر التالية في مالي:[12]

1. محاصر ازمة انهيار البعد الأمني فيها.
2. منع تسريب العدوى عبر الحدود .
3. محاصرة الاعداء ومهاجمتهم واضعاف قوتهم.
4. البحث في صيغ اتفاق بينهم.
5. منهجية للتحول الديمقراطي والاعمار.

فالتدخل الفرنسي في مالي ليس فقط لإيقاف التهديد الإرهابي في المنطقة بل أيضا لحماية فرنسا داخليا نتيجة لتزايد الجماعات المسلحة فيها وهذا ما يدفع بفرنسا إلى اعتبار منطقة الساحل منطقة جيو استراتيجية لفرنسا.

جاءت الوثيقة الخاصة بتدخل فرنسا لحسابات أمنها القومي في عام 2013 عقب التدخل الفرنسي في ليبيا عام 2011 ثم في مالي في بداية 2013 في عهد الرئيس فرانسوا هولاند فهذه الوثيقة جاءت في اكثر من 130 صفحة تضمنت شرحا وافيا لطبيعة المخاطر و التهديدات و كذا الاليات و استراتيجيات الاستجابة لها و مواجهتها ، حيث سبق ولفرنسا أن أصدرت وثيقتين للدفاع والامن

---

[10] مرجع نفسه ، ص 67

[11] غضبان مبروك ، مرجع سابق ، ص 63

[12] كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 250

القومي عام 2007-2013 وقد سبقتها وثقتين عام 1972 و 1994 بالنسبة 1972 جاءت في اطار الردع النووي اما 1994 فجاءت عقب نهاية الحرب الباردة[13].

ربط الوثيقة التي صدرت 2013 على هشاشة الدولة وفشلها في الاضطلاع بهذه الوظائف المسندة لها وقدرتها على ممارسة سيادتها فهذه الدول تمثل تهديدا مباشرا لفرنسا وبتالي كلما كانت الدولة ضعيفة كلما أدى ذلك إلى هشاشتها وبتالي زيادة تمدد الجماعات الإرهابية والاجرامية وركزت هذه الوثيقة على افريقيا من نقطتين الاولى : المصالح الفرنسية والثانية التهديدات التي تمثلها.[14]

فالكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة الدفاع الفرنسية عام 2013 في شكل وثيقة رسمية ركز على ما يلي :[15]

-دور القوات الفرنسية خارج الحدود الوطنية يقوم على حماية الامن الوطني وفق اربع استراتيجيات فعالة لزيادة قدرة الجيش الفرنسي لحماية التراب الوطني الفرنسي من أي تهديد في حدود 15 سنة ، فالاستراتيجية الاولي تعرف باستراتيجية التحرك الذاتي و تهدف إلى حرية اتخاذ القرار و الفعل في حال أي تهديد امني للأمن الوطني الفرنسي .

- ربط النموذج العسكري مع السناريوهات المحتملة و هذا يجعل من القوات الفرنسية في مستويات من القدرات لمواجهة أي تهديد خارجي.

- المبدأ الثالث و هو تطوير القدرات و القوات الفرنسية وفقا للمهام الموكلة لها .

- و اخر مبدا هو التعاون و التضامن الداخلي للقوات الأمنية المشتركة و كذا على مستوى الحلفاء من الحلف الأطلسي و القوات الأوروبية لمواجهة أي تهديد خارجي للأمن الفرنسي او الأوروبي.

و نلاحظ ان فرنسا تركز على منطقة الساحل الافريقي بشكل أساسي باعتبارها منطقة نفوذ فرنسية و حتى افريقيا قاطبة بحسب الكتاب الأبيض الذي يصنف افريقيا احد اهم المناطق الناطقة باللغة

---

[13]رانيا حسين خفاجة ، فرنسا جهود مكافحة الإرهاب في افريقيا : مقاطعات الداخل والخارج ، القاهرة دار الاتحاد للطباعة 2016 ، ص 153

[14] مرجع نفسه ، ص 155

[15]Livre blanc , Op.cit. p 88

الفرنسية و عددهم 270 مليون شخص يتركزون في الأساس بإفريقيا و بتالي التدخل الفرنسي لا يحمي فقط المصالح الفرنسية الاقتصادية و السياسية بل حتى الثقافية و التي صنفتها على أولوية في حماية الامن الوطني الفرنسي.

2- <u>السياسة الخارجية الامريكية</u>

الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي جاء بعد نهاية الحرب الباردة في اطار إعادة التوجه نحو افريقيا عموما خاصة مع عهدة الرئيس الأمريكي السابق بيل كيلنتون ، فافريقيا لم تحظي بالاهتمام الكافي من طرف الولايات المتحدة الامريكية و هذا ما جعلها تبرمج هذه المنطقة ضمن الأولويات الأساسية بعد نهاية الحرب الباردة.

الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة تقوم أولا على اعتبار المنطقة مصدرا للثروات الطبيعية خاصة البترول واليورانيوم في إطار سعى الولايات المتحدة الخروج من المناطق التقليدية لدول الخليج ، كما اعتبرت سوقا مهما للاقتصاد الأمريكي حيث صرح وزير التجارة الأمريكي عام 1998 خلال جولة الإفريقية إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة وقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسنا من الأوربيين .[16]

وبتالي أصبحت تنظر لهذه المنطقة كسوق لها مهم خاصة في ظل تزايد التنافس الصيني الأوروبي وإسرائيل إلا أن التواجد الأمريكي لم يرقي إلى ما تريد الوصول اليه عمليا .

لكن الأهمية الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أكبر بكثير من القوى الكبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وانتشار الجماعات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي وتهديد المصالح الكبرى في إطار محاربة الإرهاب وتزايد هذا الاهتمام الأمريكي بعد التدخل العسكري في ليبيا وسقوط نظام القذافي و بروز ما يعرف بداعش التي تمثل تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة فهي تركز على الأداء الاستخباراتي مع الدول المنطقة ودول الجوار على رأسها الجزائر، بل كانت ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تدعو لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة أو ما تعرف بقوة

---

[16] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق ،ص151

أفريكوم التي عارضتها الجزائر عام 2007 وقد سبقها برامج مثل برنامج بان ساحل الذي يهدف إلى تعزيز الأمن ومحاربة الارهاب مع أربع دول وهي مالي–تشاد–النيجر–موريتانيا عام 2002 وتحول هذا البرنامج إلى ترانس صحراء عام 2005 وضم بعدها الجزائر–بوركينافاسو،المغرب– نيجريا والسنغال وتونس بميزانية تقدر 100 مليون دولار والتي وصلت إلى 33 مليون دولار عام 2012 لمحاربة الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي خاصة أن منطقة الساحل عرفت موجة من الاختطافات للأجانب بهدف الاستفادة من الفدية التي تعتبر أهم مصدر تمويل للجماعات الإرهابية في المنطقة، و تزايد هذا الاهتمام بعد الهجوم على القنصلية الأمريكية ببنغازي عام .2012[17]

وركزت الو م أ على التعاون الأمن مع الدول الساحل عبر برنامجين هما شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTP والشراكة الإقليمية لمكافحة الإرهاب في إفريقيا)PREACT

وفي نهاية عام 2002 أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة عموم الساحل PSI غير فيه قدرها 7.75 مليون دولار لمحاربة الإرهاب مع كل من تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ،وهذا الأخير تطور إلى برنامجTSCTP في باين 2005 حيث تضم التدريبات دولا أخري كندا واسبانيا وألمانيا وهذا إن دل فإنما يدل على الأهمية الاستراتيجية من جميع النواحي اقتصاديا وأمنيا وسياسيا لجميع الدول وخاصة الدول الكبرى[18]

عند اعلان عن قيام الافريكوم في 2015 وضحت الولايات المتحدة الامريكية الأهمية البالغة لافريقيا في ظل هذا المشروع الأمريكي ، حيث اعتبرت أفريقيا من بين الاقتصاديات الناشئة و التي ستعرف تطورات مستقبلية حيث ستصبح الدول فيها تحتل المراتب المتقدمة عالميا في نسب النمو العالمية ، كما ان عدد الشباب اقل من 15 سنة يمثلون ما نسبته 41 بالمئة من سكان هذه القارة كما اعتبرت افريكوم الجزائر دولة جيواستراتجية في الفضاء الافريقي ، دون اغفال على إمكانية تمدد تنظيم داعش إلى الفضاء الصحراوي في منطقة الساحل الافريقي مما يشكل تهديد فعلي للمنطقة [19].

---

[17]جمال السيد الضلع،مرجع نفسه،ص186

[18]أمير محمد عبد الحليم ، مرجع سابق ،ص365

[19]Mohamed saleh benteboula ; op cit ; p 17

كما تعتبر منطقة الساحل الافريقي منطقة حيوية من الناحية الاقتصادية و التي تقوم على ربط الامدادات النفطية من منطقة خليج غينيا بدول شمال افريقيا و خاصة الجزائر و بالتالي تصنيف المنطقة كمنطقة عبور و خط امداد استراتيجي اذا ما تحققت المشاريع المسطرة في المنطقة ، اين قامت الجزائر و نيجيريا بتوقيع اتفاقية تفاهم في سبتمبر 2001 على انشاء أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء بقيمة تقدر 21 مليار دولار على مسافة 4128 كم خاصة انه يصب ضمن مبادرة النيباد لتنمية افريقيا اين اعتبر ذو أولوية للقارة الافريقية ، و جاء هذا المشروع مع تنامي الهجمات العسكرية و المسلحة على اليات النفط برا و القرصنة بحرا خاصة مع بروز ما يعرف بحركة تحرير دلتا النيجر التي تعتبر خزان نيجيريا من الغاز و النفط سنة 2006 التي تمتلك عتادا متطورا عسكريا لا تمتلكه الجماعات المسلحة الأخرى [20] ، هذه الأخيرة هددت صراحة بانها ستهاجم أنبوب الغاز العابر للصحراء و هذا ما تم في فيفري 2009 إلى جانب نشاط جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا .

اما خليج غينيا الذي يعتبر اهم منطقة في غرب افريقيا يان يضم حقول استخراج النفط بسعة 5 مليون برميل يوميا تشترك فيه 7 دول افريقية الا ان القرصنة عطلت تدفق النفط بشكل سلس عبر هذا الخليج خاصة ان المنطقة تعرضت في سنة 2010 إلى 47 عملية قرصنة تمت اغلبها في سواحل نيجيريا ، و هذا ما اعطي لأنبوب الصحراء أهمية بالغة في إيجاد حلول لتصدير مختلف المنتوجات النفطية الموجودة في هذا الخليج خاصة انه سيمر بالنيجر اين يوجد حقل اغاديم الغني بالنفط ثم إلى الجزائر .

و في المقابل يعتبر الاتحاد الأوروبي هذا الانبوب احد الخيارات الطاقوية بعيدا عن روسيا التي تتزود منها ما يقارب 50 بالمئة من حاجياتها الغازية ، مما دفع بروسيا للتحرك نحو افريقيا لاحتواء المشاريع الطاقوية هنا اين أرسلت روسيا وفدا إلى نيجيريا و قمت بإنشاء شركة مختلطة تعرف بشركة بيغاز عام 2008 كما اقترحت مساهمتها في تمويل أنبوب الغاز الصحراوي [21] ، و من هذا المنطلق تصبح روسيا شريكة في كل العمليات الخاصة بتمويل الاتحاد الأوروبي من المواد الطاقوية القادمة من افريقيا.

---

[20] كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 203

[21] مرجع نفسه، ص 205

كما تشير الشركات الأمريكية على مسافة الجزائر–ليبيا–نيجيريا ومشروع القرن الذي يربط الغاز مابين نيجيريا والجزائر مما يعطيها أهمية مجال الطاقة خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية زادت وارداتها الطاقوية من إفريقيا عام 2015 ب 25%بالإضافة إلى الصحراء والسودان دليل على هذه الأهمية خاصة بعد تقسيم السودان والصراع على حقول النفط فيها. [22]

ولا تتوقف الأهمية الاستراتيجية على هذا الجانب بل يمتد كذلك إلى محاربة النفوذ الصيني الذي وصل رقم مبادلاته 200 مليار دولار مع القارة بأكملها والذي ينشط في قطاعات الطاقة والبنية التحتية وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء الصيني لي كي تشاينغ عام 2014 عن زيادة استثماره إلى 100 مليار دولار.

كما تستورد الصين 22% من الطاقة في إفريقيا وتعمل على الفئتين عن اليورانيوم مع النيجر كما تملك النيجر احتياجا من النفط يقدر ب 324 مليون برميل أعطت حقه إتباع به الصين منذ عام 2008 كما تعتبر النيجر خامس منتج لليورانيوم في العالم الذي تحتكره الشركة الفرنسية أريفا حيث تصارع الصين لاستخراجه حيث قدمت عام 2014 قرض قدره مليار دولار لتمويل المشاريع في النيجر.[23]

كما قام الصين ببناء مصفاه نفطية عام 2011 في تشاد وعدة 99 عاما يواقع 60% للصين و20% للتشاد،كما ساهمت حيث في مشاريع في سينغال أهمها مطار العاصمة وفاقت قيم التبادل في 633 مليون دولار كما تصدر السينغال المواد الأولية بصفر تعريفه جمركية وهذا ما يمثل سوقا هاما ونامیا بالنسبة للدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي لهذه الأهمية الاستراتيجية.[24]

المشاريع الامريكية في منطقة الساحل الافريقي

لم تهتم الو.م.أ بإفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة وازداد تهميش القارة بعد فشل تجربة التدخل الأمريكي في الصومال أكتوبر 1993 فجاء قرار سحب القوات الامريكية 31 مارس 1994 وهذا ما ترجم في عدم تدخلها أمام مجازر روندا 1994.

---

[22]أمير محمد عبد الحليم، مرجع سابق،ص350

[23]أمير محمد عبد الحليم ، مرجع سابق ،ص357

[24]مرجع نفسه ،ص354

واعتمد صانع القرار في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه افريقيا على العناصر التالية :[25]

- عدم انفاق الكثير من الأموال على افريقيا حيث انخفضت المساعدات الامريكية من 279.2 مليون دولار عام 1985 إلى 3.8 مليون دولار عام 1994 باستثناء مصر التي تستفيد من 2 مليار دولار سنويا.
- عدم اتخاذ مواقف في افريقيا قد تخلق خلافات سياسية داخل الو.م.أ
- التركيز على مناطق أكثر أهمية من افريقيا.

في عهد بن كلينتون أصدرت وزارة الدفاع الامريكية في جويلية 1995 تحت عنوان " **الاستراتيجية الأمنية الامريكية لافريقيا جنوب الصحراء** " حيث أوضح التقرير بأن الو.م.أ ليس لديها مصالح أمنية حيوية مباشرة في المنطقة وعلى الافارقة أن يأخذوا زمام المبادرة وكما اعتبرت ان الحركات الإرهابية تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي والمصالح الامريكية في افريقيا منذ 1993.[26]

قامت الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة الساحل الافريقي على ثلاث مستويات و هي : [27]

- وقفت الولايات المتحدة الامريكية إلى جانب قائد الانقلاب العسكري امادو سانغو في المقابل دعت للحفاظ على حقوق الازواد.

هذا التدخل جاء في إطار التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي خاصة مع فرنسا في ظل تزايد الاهتمام الاقتصادي بثروات المنطقة ووقف العمليات الإرهابية من جهة أخرى.

- الوقوف إلى جانب فرنسا في حربها على الإرهاب حيث دعمت التدخل الفرنسي في مالي و قدمت الدعم اللوجستكي لها .
- انشاء قاعدة افريكوم وتقديم المساعدات العسكرية لدول الساحل الافريقي لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

---

[25] سامي السيد احمد ، سياسات الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة الإرهاب في افريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، القاهرة : دار الاتحاد للطباعة 2017 ، ص 179

[26] سامي السيد احمد ، مرجع سابق ، ص 180

[27] عايدة العزب موسى ، مرجع سابق ، ص 66

وقدمت الو.م.أ مبادرة أسمتها " مبادرة الاستجابة للأزمات الافريقية (ACRI) والتي بدأت في أكتوبر 1996 خلال زيارة وزير الخارجية وارين كريستوفر للقارة الافريقية والتي تبلورت نهائيا 1997 ومساعدات قدرها مليار دولار.

كما قامت الو.م.أ بتدريب 07 دول افريقية عسكريا في عام 1997 وهي مالاوي، مالي ، السنغال، تونس، أوغندا، غانا، اثيوبيا و تم عقد مؤتمر دكار حول الإرهاب الذي عقد بمبادرة من الرئيس السينغالي عبدالله واد في 17 أكتوبر 2001 بمشاركة 27 دولة افريقية في اطار التضامن مع الو.م.أ لمحاربة الإرهاب.[28]

كما جاءت استراتيجية الامن القومي الأمريكي عام 2002 حيث ركزت على متابع الإرهاب في افريقيا حيث جاءت مبادرة الساحل الافريقي pan sahal intitative في نوفمبر 2002 بعد زيارات إلى كل من تشاد – مالي – نيجر موريتانيا لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمةثم جاءت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء إلى جانب أربع دول ضمت الجزائر –المغرب– السنغال – تونس– نيجيريا عام 2005 .

منذ 2011 انفقت الولايات المتحدة الامريكية حوالي 220 مليون دولار إلى غاية 2015 كمساعدات موجهة لدول الساحل الافريقي لحماية حدودها و هذا في اطار التحالف ما بين دول الساحل و الولايات المتحدة الامريكية و لم تتوقف التحالفات على دول الساحل بل اضافت تونس و اعطتها صفة حليف متقدم في الحلف الأطلسي في 2015 و نفس الشئ بالنسبة للمغرب باستثناء الجزائر التي لها علاقات ثنائية في اطار محاربة الإرهاب.[29]

كما قررت الو.م.أ انشاء قيادة عسكرية موحدة لافريقيا "افريكوم في عام 2007 من ألمانيا بهدف : [30]

- مراقبة النفط الافريقي (24% من النفط العالمي)
- إدارة التنافس مع الصين

---

[28]مرجع نفسه، ص 189

[29]Mohamed saleh benteboula ; op cit ;p20

[30] عايدة العزب موسي ،مرجع سابق ، ص 193

- محاربة الإرهاب

كما اصدر البيت الأبيض جوان 2012 " استراتيجية الو.م.أ نحو افريقيا جنوب الصحراء " قائمة على أربعة ركائز وهي : [31]

- دعم المؤسسات الديمقراطية
- دفع النمو الاقتصاد في التجارة والاستثمار
- تحسين السلم والامن
- تعزيز الفرص والتنمية.

و ركزت هذه الاستراتيجية على اصلاح الامن وتعميق الشراكة الأمنية مع الدول والمنظمات الإقليمية وقواتها كما جاء في تقرير الخارجية الامريكية عن الإرهاب عام 2013 هناك ثلاث مناطق امنة للإرهابين وهي الصومال و منطقة عبر الصحراء من خلال كتيبة الملثمين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و مالي بحركة انصار الدين.

يؤكد فيل ويليامز استاذ الامن الدولي في كلية الشؤون العامة والدولية بجامع بتسبيرغ ان الو.م.أ امامها ثلاث تحديات في افريقيا: [32]

- خيار التدخل لدعم نظام الدولة واحتواء الفوضى
- خيار الابتعاد عن هذه المنطقة
- خيار التدخل الانتقائي اي تختار الدول التي تشكل لها تهديد مباشر.

و في هذا السياق قدمت الولايات المتحدة الامريكية اليات للتدخل في منطقة الساحل الافريقي و افريقيا عموما فجاءت فكرة أفريكوم كتصور لخطة وضعها المعهد الإسرائيلي الأمريكي للدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة أثناء حكم الرئيس بوش الابن للقوات الخمس الأخرى وهي[33]:

- قوة نوردكوم: أمريكا الشمالية.

---

[31]مرجع نفسه ، ص 198

[32]سامي السيد احمد ، مرجع سابق ، ص 201

[33]عبد القادر رزيق المخادمي ، قيادة أفريكوم الأمريكية، حرب باردة ام سباق للتسلح، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2011. ص 51

- قوة ثاوثكوم: أمريكا الجنوبية.
- قوة سنتكوم: الشرق الأدنى والأوسط وأفغانستان وآسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً.
- قوة باكوم: في المحيط الباسفيكي والصين.
- قوة أيكوم: في قارة أوروبا.
- قوة أفريكوم: قارة افريقيا.

يقوم مشروع أفريكوم على وضع خطط عسكرية لتأهيل الجيوش العسكرية الافريقية على مواجهة الكوارث والإرهاب وتم اختيار مدينة شتوتغارت الألمانية مقراً للقيادة الأمريكية لقارة افريقيا حيث عين الجنرال وليام وارد قائداً لها، حيث يعتبرها الكثير استراتيجية لمواجهة التواجد الصيني في افريقيا، بالإضافة إلى مراقبة ضغوط الامداد النفطي في افريقيا.

تم الإعلان عن قيام قيادة عسكرية لافريقيا بتاريخ 07/ 2007/02 US AFRICO COMMAND و التي اعلن عليها الرئيس الأمريكي بوش الابن بهدف تقوية الروابط مع الدول الافريقية و الامن و تحقيق السلام و الديمقراطية وبدأت في العمل أكتوبر 2008[34] كما خصص كونغرس الأمريكي مبلغ 50 مليون دولار لمدة ست سنوات 2011-2016 لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الافريقية بالإضافة إلى ميزانية سنوية ثابتة قدرت ما بين 80-90 مليون دولار لكن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت لهذه القوة صفة مدة سنة حيث عينت السيدة ماري كارلين ياتر Mary Carelén Yatér دبلوماسية في الجهاز جهوي.

تعتبر الافريكوم تصور جديد للاستراتجية الامريكية في في افريقيا ضمن التحولات التي عرفتها المقاربة الامريكية لافريقيا مع بداية القرن 21 م خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ، فهذه القيادة التي اطلقها كل من ديك تشيني و دونالد رامسفيلد في اطار محاربة الإسلام الجهادي بالمنطقة [35] و تجدر الإشارة هنا إلى الدارسين لهذه القيادة انقسموا إلى صنفين :

---

[34] مرجع نفسه ، ص 47

[35] كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 246

- فالصنف الأول يعتبر قيادة الافريكوم تعبير الولايات المتحدة الامريكية عن ارادتها في إقامة قيادة عسكرية في القارة الافريقية .
- اما الصنف الثاني فيعتبرها دعما أمريكيا لتقوية القدرات الافريقية لحفظ السلام التي بدات عام 1996 .

و نجد في هذا الاطار ان الدول الافريقية في اغلبها كان مشككا لنوايا الولايات المتحدة الامريكية لدور هذه القوة في المنطقة خاصة الجزائر و جنوب افريقيا غير ان هناك دول ارادت ان تكون مقر وقيادة هذه القوة في بلدانها من بينها ليبيريا اين لم تاخذها الولايات المتحدة الامريكية بالحسبان و المغرب أيضا الا ان هذا البلد لم يدخل في البعد الاستراتجي لهذه القوة من حيث التسيير و لهذا تم نقل مقرها إلى شتوتغارت بألمانيا في ظل تزايد الرفض خاصة من طرف الجزائر لهذه القوة سواء على أراضيها او الدول المحيطة بها.

و عبرت العديد من الدول عن رفضها لهذه القيادة مثل تجمع دول الساحل و الصحراء و كذا مجموعة التنمية لافريقيا الجنوبية و كذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

لقيادة الافريكوم مهام أساسية و هي تنسيق العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الامريكية و كل الدول الافريقية باستثناء مصر بالنظر إلى وضعيتها الجيواستراتجية الخاصة رغم ان هذه القيادة ليست من مهامها خوض الحروب الا ان التنسيق بين هذه القيادة و القيادة الامريكية في أوروبا اكد أهمية مشاركتها في انجاز العمليات العسكرية و ابرزها ليبيا 2011 رغم ان دورها لم يبرز للعيان الا انه كان حقيقيا .[36]

و للقيادة افريكوم مهام أخرى كما عبر عنها قائدها كارتر هام في تصريح له في مارس 2013 امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي " ان العمليات الإرهابية في شمال افريقيا و نيجيريا و الصومال تشكل اهم انشغالات القيادة " كما تقوم بابرام عقود مع الشركات الأمنية لتدريب القوات الافريقية مثل ما يحدث مع جيش ليبيريا .[37]

---

[36] مرجع نفسه ، ص 247

[37] كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 248

و بصفة عامة تعد السياسة الأمنية و الاستراتجية الامريكية اهم سياسة خارجية في افريقيا كلها في العقدين الأخيرين كما تشكل سياستها الأمنية في افريقيا الصحراوية اهم سياسة امنية و عسكرية في هذه المنطقة فقد حشدت قدرات و إمكانيات كبيرة لهذه السياسة كما رافقتها دبلوماسية إنسانية و اقتصادية على جانب اخر.[38]

و لقد سخرت لهذه السياسة أيضا جوانب استراتيجية فدمجت بين شبه الجزيرة العربية و القرن الافريقي في اطار برنامج خاصة بهذه المنطقة و وضعت منطقة الساحل و الصحراء ضمن برنامج امني خاصة دمجت فيه بين شمال القارة و غربها.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار المشروع ذا طابع مدني أكثر مما هو عسكري فألحقته بوزارة الخارجية بدلا من وزارة الدفاع و تهدف من خلاله:[39]

- مساعدة الدول الافريقية لاستشراف الأخطار المهددة أمنها و الوقاية منها.
- المساعدة في بناء قواتها المتماسكة.
- تعزيز التعاون.
- تقديم المساعدات الانسانية و الاغاثية في حالة الكوارث.

و هناك من يعتبر ان هذه المبادرة في الأصل جاءت لمواجهة النفوذ الصيني في افريقيا بالإضافة إلى مراقبة امدادات النفط من خليج غينيا التي تصنفه الولايات المتحدة الامريكية على انه مستقبل امدادات النفط بما يقارب 25 بالمئة من حاجياتها النفطية .

رغم ان قائد الافريكيوم الجنرال وليام وارد نفى ذلك في تصريح لوكالة الانباء الفرنسية عندما " لا ننوي عسكرة القارة و الاستحواذ على مواردها " [40] كرد على رغبة الولايات المتحدة التدخل في منطقة كالساحل الافريقي .

---

[38] مرجع نفسه ، ص 249

[39] منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 52

[40] عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 47

قام يوم 7 جوان 2015 قائد قوات الافريكوم الجنرال دارلي ولیامس بزيارة للجزائر التقي مع قائد الدرك الوطني احمد بوسطيلة بهدف التباحث حول استراتيجيات و اليات مواجهة الإرهاب في الساحل الافريقي إلى جانب تعزيز التعاون الثنائي [41]، خاصة ان الجزائر دولة محورية في هذا المجال لا يمكن باي حال من الأحوال تجاوزها او عدم وضعها في سياق التطورات التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية.

كما قامت الولايات المتحدة الامريكية في اطار صياغة سياستها بمنطقة الساحل الافريقي هو تنويع الشراكة مع الدول الفاعلة في المنطقة و من بينها الجزائر حيث قامت بتنظيم الملتقي الدولي لمحاربة الإرهاب GCTF :

تم انشاء هذا الملتقى الدولي بنيويورك بالولايات المتحدة الامريكية في 22 سبتمبر 2011 يضم 30 دولة من بينها الجزائر و المغرب اين يضم هذا الفضاء الدولي ستة مجموعات عمل من بينها الساحل الافريقي و القرن الافريقي بالإضافة إلى العدالة و العنف و التطرف و غيرها من المواضيع التي تهم المجتمع الدولي ، حيث تراست الجزائر و كندا المجموعة الخاصة بدعم دول الساحل الافريقي ، لكن هذه المبادرة لم تلقى الاجماع من طرف دول الساحل الافريقي .[42]

و بالتالي نجد ان التوجه الأمريكي لمنطقة الساحل الافريقي قائم على اعتبارات مصلحية بالأساس خاصة في مجال النفط و الغاز و الحفاظ على استقرار المنطقة حتى لا تنتقل التهديدات الأمنية إلى الدول الأوروبية التي تعد شريك رئيسي للولايات المتحدة الامريكية ، لكن الأهم بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية هو البعد الاقتصادي من خلال المنافسة مع الصين على الفضاء الافريقي و هذا ما سعت له الولايات المتحدة الامريكية من خلال البرامج السابقة الذكر و التي تسعى إلى تحقيقها و تجسيدها سواء عن طريق الشراكة مع دول الجوار كالجزائر و المغرب و مصر او من خلال الدعم العسكري لدول الساحل الافريقي بواسطة المبادرات العسكرية و انشاء قيادة متخصصة في هذا المجال او من خلال دعم التدخلات الغربية كفرنسا.

---

[41] Mohamed saleh benteboula ; op cit ; p 17

[42] ibid ;p42

الخلاصة :

نجد في الأخير ان كل من فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية يركزون في سياستهم الخارجية اتجاه الساحل الافريقي على متغير أساسي الا و هو الامن الا ان الفرق بينهما هو ان فرنسا استخدمت التدخل المباشر كما حدث في مالي و النيجر اما الولايات المتحدة فركزت على الدعم و النشاط البعدي و التعاون مع القوى الإقليمية كالجزائر و دول الميدا